المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2006
الصفحـات : 21
العـــدد : 15939
المسلسل : 138

القمم الخليجية ... قصة نجاح ترويها المنجزات

المواطنة الخليجية على مرمى النظر والتنسيق أكبر دليل على التوافق

قراءة- إبراهيم عباس

خادم الحرمين يترأس القمة الخليجية وأس

القمم الخليجية باتصالها وتواصلها تعتبر — على حد وصف أحد خبراء الشأن العربي - قصة نجاح ،لأنها ظلت تجمع على مدى هذه المسافة الزمنية الطويلة إخوة وأشقاء مع بعضهم البعض؛ ليتحدثوا بأسلوب موضوعي وهادئ وهادف بشأن كافة التطورات من حولهم، سواء الخاصة بهم أو بالمنطقة أو بالعالم العربي أو بالموقف الدولي، وحيث نجح القادة الخليجيون - رغم العراقيل والتحديات التي اعترضت مسيرة المجلس منذ قيامه قبل نحو ٢٦ عامًا - في إيجاد هذه الرابطة لديهم، وتحقيق الكثير من المنجزات التي عادت بالخير والنفع على دول المجلس وشعوبها ، إلى جانب ما تحقق للتجربة من نجاحات على صعيد الترابط بين الأقطار العربية، ودعم العمل العربي المشترك، وخدمة قضايا الأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي ظلت تشكل بندًا ثابتًا في جدول أعمال القمة منذ تأسيس المجلس.

وقد جاء توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإطلاق اسم الشيخ جابر على قمة الرياض بمثابة رسالة وفاء وعرفان من جانب المملكة ملكًا وحكومة وشعبًا لجهود أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2006
الصفحـات : 21
العـــدد : 15939
المسلسل : 138

وجاءت القمة السابعة والعشرون بعد بضعة أشهر من الاحتفال باليوبيل الفضي لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي صادف يوم ٢٥/٥/٢٠٠٦م ، وفي الذكرى الأولى لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ، وفي ظروف ارتفاع أسعار النفط الذي أمكن تجييره من قبل دول المجلس في اتجاه تحقيق المزيد من الرفاهية لمواطنيها ، والذي شكّل أحد أهم الأهداف التي ظل يتطلع إليها المجلس منذ قيامه عام ١٩٨١ .

هذه (اللحظات) خففت إلى حد ما من وطأة الأحداث المريرة والدموية التي تشهدها المنطقة في كل من العراق ولبنان وفلسطين، التي باتت تقف على شفا مخاطر حقيقية تصل إلى حد اندلاع الحروب الأهلية فيها إذا لم يتمكن الفرقاء المتنازعون من حصر خلافاتهم، والالتفاف حول الأهداف الوطنية التي تحقق المصلحة العليا لأوطانهم.

ورغم هذه الظروف والمعطيات ، وفي مواجهة تلك المخاطر والتحديات ، شكلت قمة الرياض الخليجية نقلة نوعية في مسيرة العمل الخليجي المشترك، وإعطائها دفعة قوية في اتجاه تحقيق أهدافها بما نصت عليه من قرارات تصب في مصلحة دول المجلس وشعوبه خاصة فيما يتعلق بتعزيز المواطنة الخليجية ، وعلى الأخص في شقها الاقتصادي ، من خلال الدعوة إلى تسريع خطوات الاتحاد الجمركي، واستكمال متطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة، وإعداد مشروع إصدار البطاقة الذكية التي تتيح لمواطني الخليج التنقل بين دول المجلس دون أي عوائق ، وغير ذلك من البرامج والخطط التي تعطي المواطن الخليجي الإحساس بأنه لا يوجد أدنى تمييز في المعاملة بينه وبين أي مواطن خليجي آخر سواءً في بلده أو في أي بلد آخر من دول المجلس في أي مجال من مجالات العمل أو التعليم أو التملك أو الاستثمار أو التنقل.

ولا يخفى على أحد أن تسريع قمة الرياض في اتجاه تحقيق هذا الهدف الملح إنما جاء بناء على رؤية خادم الحرمين الشريفين الذي دشن هذه الاستراتيجية في المملكة من خلال ترسيخه لمبدأ «المواطنون سواسية في الحقوق والواجبات»، ومن خلال العديد من القرارات التي اتخذها في هذا المضمار منذ تسلمه لمقاليد الحكم بهدف خدمة مصلحة المواطن السعودي ورفع مستواه المعيشي والحضاري ، توافقهم على ما طرحته من أفكار ومقترحات ، وأيضًا في ما أكدته مواقفهم الموحدة إزاء كافة القضايا السياسية المطروحة من توافق في الآراء، والتقاء في وجهات النظر ، خاصة فيما يتعلق بتطورات الأوضاع الخطيرة في العراق، والمستجدات على الساحة الفلسطينية واللبنانية ، والملف الإيراني النووي ، وملف الإرهاب والملف النووي الإيراني، وقضايا السودان، والصومال، والسلام في الشرق الأوسط، واستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث ، وحيث عكست القمة وقراراتها تصميم وإرادة قادة دول المجلس على اتخاذ كل ما من شأنه خدمة مصلحة المواطن الخليجي جنبًا إلى جنب مع تحقيق تطلعات الأمة ودعم قضاياها ، وهو ما تحقق بالفعل من خلال ما توصلت إليه القمة من قرارات بهذا الصدد تضمنها البيان الختامي.

ولا شك أن ما شهدته منطقة الخليج من أحداث خطيرة على مدى ربع قرن وحفاظها على استقلالها وسيادتها ومكتسباتها الوطنية خلال تلك الحقبة - يقدم شهادة حيّة على أن قادة دول المجلس ظلوا يديرون جيدًا حجم وأبعاد المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة على عاتقهم من خلال التحلي بسياسة التعامل مع الأحداث ومواجهة التحديات بحكمة وتعقل بعيدًا عن التهورات والمغامرات.

وقد جاءت القمة الخليجية السابعة والعشرون في ظل الأوضاع الدقيقة الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ، وأيضًا في ظل تنامي آمال وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون نحو تحقيق التكامل الخليجي والوحدة المنشودة التي طال انتظارها ، وهو ما أعطى لتلك القمة أهمية استثنائية ، وحيث تضمن جدول الأعمال — إلى جانب التطرق إلى قضايا المنطقة — مناقشة كافة مشاريع التكامل في الميادين الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والاتصالات والثقافة والتعليم والإعلام والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والصحية والرياضية والسياحية والتي قطع المجلس شوطًا لا بأس به على صعيد انجاز العديد من مراحلها ، إلى جانب ما عقدته القمة من آمال على صعيد تحقيق المزيد من التوافق والتقارب السياسي بين الدول الأعضاء وبما يدعم القرار الخليجي المشترك والعمل الخليجي الموحد في مواجهة تعاظم التحديات الدولية التي تعصف بالعالم في عصر العولمة وفي مقدمتها التحدي الإرهابي والأمني.

جاء تركيز قمة جابر على تعميق المواطنة الخليجية من خلال البحث في كل ما يهم المواطن الخليجي، استجابة طبيعية لمطالب هذا المواطن الذي ظل ينتظر طويلاً العطاء الذي يتوسمه من المجلس على شكل نتائج عملية يلمسها على أرض الواقع ، وهو ما أمكن الوقوف على أبعاده من خلال دعوة القمة إلى تسريع خطوات الاتحاد الجمركي، واستكمال متطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة، وإعداد مشروع إصدار البطاقة الذكية التي تتيح لمواطني الخليج التنقل بين دول المجلس دون أي عوائق ، وغير ذلك من البرامج والخطط التي تعطي المواطن الخليجي الإحساس بأنه لا يوجد أدنى تمييز في المعاملة بينه وبين أي مواطن خليجي آخر سواءً في بلده أو في أي بلد آخر من دول المجلس في أي مجال من مجالات العمل أو التعليم أو التملك أو الاستثمار أو التنقل.

ولا يخفى على أحد أن تسريع قمة الرياض في اتجاه تحقيق هذا الهدف الملح إنما جاء بناء على رؤية خادم الحرمين الشريفين الذي دشن هذه الاستراتيجية في المملكة من خلال ترسيخه لمبدأ «المواطنون سواسية في الحقوق والواجبات»، ومن خلال العديد من القرارات التي اتخذها في هذا المضمار منذ تسلمه لمقاليد الحكم بهدف خدمة مصلحة المواطن السعودي ورفع مستواه المعيشي والحضاري ،

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2006 العـــدد : 15939
الصفحـات : 21 المسلسل : 138

وحيث امتدت رؤيته -- حفظه الله -- لكي تشمل المواطن الخليجي من خلال المجلس.

ولا شك أن الأهمية المتزايدة التي تكتسبها قضايا التعاون والتنسيق السياسي والأمني في القمم الخليجية هو ارتباطها الوثيق بحجم التحديات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط مع استمرار الأخطار المترتبة على ظاهرة الإرهاب، وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراق ومظاهر الاضطراب السياسي التي يعيشها لبنان، فضلاً عن استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وحالة الجمود والشلل التي تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب تعنت السياسات الإسرائيلية، وهو ما شكل حافزًا أمام القمة في تنسيق المواقف المشتركة بينهم من أجل حماية أمن المنطقة، ووضع هذا الهدف جنبًا إلى جنب مع العمل على تهيئة أفضل الظروف والسبل لاستكمال دعائم التنمية المستدامة لدول المجلس وربطها بمشاريع التكامل التي تعزز اللحمة الخليجية وتدعم طموحات دول المجلس وآمال قادتها وتطلعات شعوبها . ولا شك أن كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاح القمة ، والتي ركز فيها على أهمية التنسيق بين دول المجلس في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة التي تمر بها القمة كان له أثره ليس فقط في جمع الصف والقرار والرأي الخليجي بما يخدم قضايا دول المجلس وقضايا الأمة بالتوازي وحسب ، وإنما أيضًا في تحقيق القمة للنجاح المأمول الذي كانت تنشده وبما جعل العديد من المراقبين أن يصفها بأنها إحدى أبرز وأنجح القمم التي عقدت منذ قيام المجلس.

مواقف المجلس السياسية تعتبر انعكاس لمبادىء المجلس الثابتة باحترام الشرعية الدولية، وما يصدر عنها من قرارات ، وحل النزاعات بين الأطراف المتنازعة من خلال الحوار والأساليب السلمية والالتزام بالمعايير الدولية . وهو ما سعت إليه القمة في تقييمها لقضايا المنطقة.

وقد احتل البرنامج النووي الإيراني الأولوية في تلك القضايا ومواقف دول المجلس منها القضايا ، وحيث أعادت دول المجلس تأكيدها على التمسك بمبدأ ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي ، مع التحذير من مغبة ما يمكن أن يسفر عنه البرنامج النووي الإيراني من تلوث بيئي . كما جاء إعلان دول المجلس عزمها على تأسيس برنامج نووي مشترك للأغراض السلمية تطويرًا جديدًا في مسيرة المجلس وتطلعاته المستقبلية ورؤيته الاستراتيجية التي تحكم تلك التطلعات وتحدد آفاقها . ولا شك أن ما توصل إليه وزراء الداخلية لدول المجلس بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب يعتبر إنجازًا حقيقياً وهاماً . ولا شك أن ربط المجلس للقضية الفلسطينية بتلك القضايا إنما جاء تأكيدًا لرؤية خادم الحرمين الشريفين التي ترى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية والمعاناة الهائلة التي تحملها الشعب الفلسطيني ، ولا يزال ، والتي فاقت كل حدود التصور هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها ، وأنه لابد من التوصل إلى حل عادل ودائم لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار.